

التخطيط الحضري وتأمين الغذاء

في السادس عشر من أكتوبر من كل عام تحتفل دول العالم باليوم العالمي للغذاء الذي أطلقتها منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة في عام 1945 بهدف التذكير بأهمية الغذاء الصحي وتأمينه لجميع سكان العالم، وحث دول العالم بأجهزتها الرسمية والمجتمعية والقطاع الخاص للتعاون والعمل على القضاء على المجاعات وسوء التغذية والحد من مسبباتها. تتناول في هذه المقالة القصيرة مفهوم الأمن الغذائي والدور المحوري للتخطيط الحضري في تحقيق الأمن الغذائي على مختلف المستويات ضمن إطار ما يعرف بمنظومة الغذاء.

من المهم قبل الخوض في مناقشة دور التخطيط الحضري في تحقيق الأمن الغذائي محاولة شرح وتوضيح معنى مصطلحين أساسيين ومحوريين في هذه المناقشة وهما "منظومة الغذاء" و"الأمن الغذائي".

منظومة الغذاء وبناء على ما أجمع عليه الكثير من الباحثين والمتخصصين في هذا المجال، يشمل كافة المدخلات وجميع الخطوات والعمليات والبنى التحتية والمرافق التي تدخل في عملية تغذية السكان من خلال انتاج (زراعة وتربية حيوانية)، وحصاد، وعمليات التحويل، والتعبئة والتغليف، والنقل، والتسويق، والاستهلاك، والتخلص من المخلفات الغذائية. منظومة الغذاء ومستوى تطورها ونضجها ومتانتها تتأثر بالسياق والخصوصية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي للمجتمعات المختلفة. تشير بيانات الأمم المتحدة بأن أكثر من مليار شخص حول العالم (أي واحد من كل سبعة أشخاص) يعملون بشكل مباشر في وظائف ضمن الحلقات المختلفة لمنظومة الغذاء هذه، مما يبين الأهمية الاقتصادية لهذه المنظومة ناهيك عن أهميتها الحياتية للبشرية.

أما مفهوم الأمن الغذائي وبيجام العديد من العلماء والباحثين حول العالم، هو عندما يكون جميع الناس وفي جميع الأوقات لديهم القدرة الفعلية الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والأمن والمغذي الذي يؤمن لهم الحاجة الغذائية الصحية وفق الخيارات الغذائية المفضلة اجتماعيا بحيث يمكنهم من تحقيق العيش في حياة صحية ونشطة. ولأهمية هذا الأمر جاء الهدف الثاني- من أصل سبعة عشر هدفا- من أهداف التنمية

المستدامة، 2030 لينص على "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" واعتبار الأمن الغذائي حقا أساسيا لكل البشرية.

منذ أن أصبح التخطيط الحضري مجالا علميا جديدا ومهنة ودورا أساسيا للحكومات في القرن التاسع عشر وإلى عهد قريب لم يكن المتخصصين وصناع القرار يدركون مدى وأبعاد العلاقة القوية والثيقة بين التخطيط الحضري ومنظومة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي. فكانت الخطط وسياسات التنمية الحضرية تعد دون مناقشة والتعرض لمتطلبات المنظومة الغذائية للسكان ومتطلبات تأمينها بكفاءة واستدامة على الرغم من تزايد وتيرة التحضر والطلب على الغذاء في المدن والمراكز الحضرية في مختلف قارات العالم.

مع ازدياد مستوى الوعي بأهمية التخطيط لمنظومة الغذاء ودمجها في الخطط والسياسات الحضرية والإقليمية والوطنية سيكون بمقدور الدول والمدن التعرف بشكل أفضل وأدق على الفرص والحلول والتحديات التي تواجهها في تحقيق الأمن الغذائي ورفع مستوى الإعتمادية وتقليل الصدمات التي من شأنها ان تعرقل تحقيق الأمن الغذائي المنشود. فيما يلي عرض ومناقشة موجزة لبعض المجالات والقضايا التخطيطية المتعلقة بالمنظومة الغذائية وتأمين الغذاء.

تأتي الحاجة إلى المحافظة على مخزون الأراضي والمساحات الصالحة للزراعة والانتاج الغذائي الحيواني في مقدمة الأهداف التخطيطية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، خلال العقود الخمسة الماضية وحدها خسر العالم الملايين من الهكتارات من تلك الأراضي أغلبها بسبب التمدد والنمو الحضري، وللتصدي لهذا الاستنزاف يجب على الخطط الحضرية تحديد نطاقات المناطق المطلوب المحافظة عليها ووضع السياسات وسن التشريعات الكفيلة للحفاظ عليها كمخزون استراتيجي.

خلال العقدين الماضيين شهد القطاع الزراعي تقدما كبيرا حيث ارتفعت كفاءة الانتاج الزراعي بادخال أنماط جديدة غير تقليدية مثل الزراعة العمودية والزراعة المائية و تمتاز هذه الطرق الجديدة بقلّة الحاجة إلى المساحات الكبيرة بالإضافة إلى ارتفاع جودة المنتجات وقلّة استهلاك المياه، و كما تمتاز بامكانية احتواء هذه المزارع ضمن نطاق المناطق الحضرية بسهولة وصولها وقربها من أسواق الاستهلاك.

في ضوء التطور المستمر والكبير في أنماط الإنتاج الزراعي لاسيما الزراعة الحضرية، يجب على المخططين وأنظمة التخطيط الحضري فهم هذه التطورات وتكييف التشريعات والأسس التخطيطية لتحتويها وتستجيب لها بالمرونة الكافية حتى لا تقف التشريعات والممارسات والقيود القديمة الجامدة في وجه جهود الأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر، يتم حاليا انتاج ما يقارب من 60% من احتياجات أسواق مدينة باريس من الفطر داخل مواقف السيارات المتعددة الطوابق والتي كانت مهجورة ومهملة خلال الفترات الماضية.

وفي إطار تشجيع الزراعة الحضرية يجب على المجتمعات تشجيع الأفراد والمؤسسات على استغلال المسطحات المختلفة غير المستغلة لأغراض انتاجية (مثل الفراغات الهامشية لمرافق المدارس والجامعات والمساجد وبمحاذاة خطوط شبكات ومرافق الطاقة الكهربائية وفي المناطق السكنية وغيرها) والتي من الممكن أن توفر فرص لزيادة انتاج بعض المحاصيل الغذائية كالخضار والمنتجات الزراعية الأخرى للاستهلاك المحلي اليومي باستغلال الحيز العمراني بكفاءة أعلى واستغلال المساحات المهجرة.

الخطط الحضرية يجب كذلك أن تعمل على تحديد وحجز وتوفير المواقع المناسبة لمرافق وتسهيلات صناعة وتحويل وتخزين المواد الغذائية بمختلف أنواعها وتعبئتها وتغليفها وحفظها ليتم توفيرها وتوزيعها على أسواق الاستهلاك المحلية والخارجية حسب الحاجة عبر منظومات وشبكات نقل فاعلة ومتكاملة ومتعددة الوسائط وبكلف اقتصادية ميسورة. باختصار ولأهمية توفير الغذاء وتأمينه للأجيال الحالية والمستقبلية، يجب على المخططين الحضريين فهم متطلبات منظومة الغذاء والحرص على تكاملها مع الخطط الحضرية بشكل منسجم ومتجانس.



د. سالم علي الشافعي

أستاذ وخبير التخطيط الحضري

salemalshafiei@gmail.com